وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
رئاسة جامعة ديالى
كلية التربيّة – الأصمعيّ
قسم اللّغة العربيّة

# أثر مصنَّفات ابن مالك (ت672هـ) النّحويّة في مغني اللَّبيب لابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)

رسالة قدّمتها

**بيداء عبد الخالق سلمان سلطان**

إلى مجلس كلية التربيّة (الأصمعيّ) / بجامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها

بإشراف

**الأستاذ المساعد الدكتور**

**إبراهيم رحمن حميد الأركي**

**محرم الحرام** 1431هـ　　**كانون الأول** 2010 م

1- **الباء المفردة** :

وهي حرف جر مختص بالاسم ، ويخرج لمعانٍ كثيرة [1] أرجعها سيبويه كلّها إلى معنى الإلصاق ، إذ قال : (( وباء الجرّ هي للإلزاق والاختلاط ))[2] ، في حين جعلها غيره دالة على معانٍ مستقلةٍ كثيرة ، فذكر لها ابن مالك اثني عشر معنًى[3] ، وزاد عليها المرادي معنىً آخر[4]، وأضاف ابن هشام على ذلك معنىً جديداً غيرها[5].

وأُختلف في دلالة (الباء) على معنى التبعيض ، فقد أثبت هذا المعنى الأصمعي (ت216هـ) ، وابن قتيبة (ت276هـ) ، والفارسيّ (ت377هـ) ، وابن مالك (ت672هـ) ، والمراديّ (ت749هـ) ، ونُسب إلى الكوفيين أيضاً[6] ، واستدلوا لإثبات هذا المعنى بقولهِ تعالى : چ ٱ ب ب ب ٻ ٻچ[7]، أي : يشرب منها[8] .

وقد أنكر ابن جني(ت392هـ) أنْ تردَ (الباء) للتبعيض ، وحملَ ذلك على التضمين[9] ، وجعل الزمخشريّ (ت538هـ) (الباء) الواردة في الآية كـ(الباء) في (شربت الماء بالعسل) ، والمعنى يشرب بها عباد الله الخمر[10] .

وعزا ابن هشام إلى ابن مالك قولهُ إنّ (الباء) للتبعيض وأستشهد على ذلك بالآية السابقة وقول الشاعر[11] :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْر ثُمَّ تَرَفَّعَتْ  مَتى لجُجٍ خُضْرٍ ، لَهُنَّ نئِيجُ

---

(1) ينظر : رصف المباني : 220 ، 224 ، والجنى الداني : 102–108 .

(2) الكتاب : 217/4 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 149/3–154 .

(4) ينظر : الجنى الداني : 108 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 137/1–144 .

(6) ينظر : أدب الكاتب : 515 ، وتأويل مشكل القرآن : 575 ، وشرح الجمل (لابن عصفور) : 497/1 ، شرح التسهيل : 153/3 ، والجنى الداني : 106 ، ومغني اللبيب : 142/1 .

(7) الإنسان من الآية 6 ، وتتمتها چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ چ

(8) ينظر : الجنى الداني : 106 ،ومغني اللبيب 142/1 .

(9) ينظر : سر صناعة الإعراب : 139/1 ، والجنى الداني : 107 .

(10) ينظر : الكشاف : 296/3 ، ومغني اللبيب : 143/1 .

(11) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين : 55/1 ، ومعاني القرآن (للفرّاء) : 215/3 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 264/2 .

وقول الشاعر أيضاً[1] :

فَلَثِمْتُ فاهَا آخذاً بقُرونِها شُرْبَ النزيفِ ببردِ ماءِ الحَشْرَجِ

ولا يستقيم الأمر على الوجه الذي نقله ابن هشام ، إذ لم يستشهد ابن مالك بالآية عند بحثهِ لمعاني (الباء) ، وقال بعد ذكرهِ البيت الأول (( الأجود في هذا أنّ يُضمّن (شربن) معنى (روين) ويعامل معاملتهُ ، كما ضُمن (يُحمى) معنى (يوقد) فعُومل معاملته في چ ک ڈ ڈ گ گ گ چ[2] ؛ لأن المستعمل أحميت الشيء في النار وأوقدت عليه ))[3] .

ويتضح من هذا التعليق أن ابن مالك يرى ضرورة تأويل هذا المعنى (للباء) على وجه التضمين قياساً على آية أخرى .

وقد يكون ذلك بسبب وجود خلاف في معنى (الباء) الواردة في الآية القرآنية ، فذهب ابن جني إلى إنكار ورود (الباء) للتبعيض[4] ، ورجح ابن عصفور (ت669هـ) أن تكون بمعنى (في)[5] ، وذهب غيرهم إلى أنّها للتبعيض[6] ، وهي في الوجوه جميعها جميعها تأوّل على التضمين .

ويبدو أنّ هذا المعنى الذي ذكرهُ ابن هشام (للباء) ، ومن قال بهِ من النحّاة فضلاً عن الآية القرآنية والأبيات الشعرية قد وردَ عند المرادي في الجنى الداني ، حتّى إنّهُ استنتج عند دراسته لهذا المعنى أنّ (باء) التبعيض لم ترد عند مثبتيها إلا مع الفعل المتعدي[7] ، وهو ما أخذ به ابن هشام عند بيانه رأي ابن مالك[8] .

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه : 120 ، والكامل في اللغة والأدب : 251/1 .

(2) التوبة من الآية 35 ، وتتمتها چ ک ڈ ڈ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ چ .

(3) شرح التسهيل : 153/3 .

(4) ينظر : سر صناعة الإعراب : 135/1 ، والخصائص : 85/2 ، والجنى الداني : 107 .

(5) ينظر : شرح الجمل (لابن عصفور) : 497/1 ، وتمهيد القواعد : 2947/6–2948 .

(6) ينظر : أدب الكاتب : 515 ، والجنى الداني : 107 ، وتمهيد القواعد : 2949/6 .

(7) ينظر : الجنى الداني : 106–107 .

(8) ينظر : مغني اللبيب : 142/1–143 .

2-(**الكاف**) :-

**وتكون حرف جرٍّ فتخفض ما بعدها[1] ، ودليل حرفيتها أنّها حرفٌ واحدٌ مُصدّر، وتكون زائدةً ، وتقع مع مجرورِها صلّةً من غير قُبحٍ[2] ، وأجاز بعضهم أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار[3] ، والكاف الجارَّة الحرفية غير الزائدة لها معنيان هما (التشبيه والتعليل)[4] ، وزاد ابن مالك أنّها تكون بمعنى (على)[5] ، وأفاد ابن هشام ممّا جاء به ابن مالك من دون إشارة إلى ذلك ، عند بيانه إفادة الكاف لمعنى الاستعلاء ، وأضاف إفادتها – أي الكاف – للمبادرة أيضاً[6] .**

**والحقيقة أن دلالة (الكاف) على التعليل مختلف فيها بين النحاة ، فأثبت ذلك الاخفش(ت215هـ)[7] ، وقال به ابن برهان(456هـ)[8] ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ، إلا أنه جعل ذلك كثيراً[9] ، ووافقهُ فيه ابن هشام[10] ، وقيَّد بعضهم جواز ذلك (( بأن تكون (الكاف) مكفوفة بـ(ما) كحكاية سيبويه : (كما أنّهُ لا يعلم فتجاوز الله عنه) ))[11] ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل أيضاً[12] .**

**قال سيبويه (( وسألته [ أي : الخليل ] : كما أنّهُ ذلك لا يعلم فتجاوز الله عنه ، ... فزعم أن العاملة في (أنّ) الكاف ، و(ما) لغوٌ ، إلا أنّ (ما) لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأنّ ))[13] ، فالكاف على هذا حرفُ تعليل و(ما)**

---

(1) ينظر : الكتاب : 217/4 ، و421/1 ، ومعاني الحروف (للرمانيّ) : 56 ، ورصف المباني : 272 .
(2) ينظر : رصف المباني : 272 ، والجنى الداني : 132 .
(3) ينظر : شرح الكافية : 343/2 ، والجنى الداني : 132 .
(4) ينظر : الجنى الداني : 135 ، ومغني اللبيب : 334/1 .
(5) ينظر : شرح التسهيل : 170/3 .
(6) ينظر : مغني اللبيب : 335/1 ، و237 .
(7) ينظر : شرح التسهيل : 173/3 ، والارتشاف : 1714/4-1715 ، ولم أجد رأي الأخفش في معانيه .
(8) ينظر : شرح اللمع : 128-129 .
(9) ينظر : شرح الكافية الشافية : 790/2 .
(10) ينظر : مغني اللبيب : 234/1 .
(11) المصدر نفسهُ .
(12) ينظر : التسهيل : 147 ، وشرح التسهيل : 173/3 .
(13) الكتاب : 140/3 .

زائدة ، وقد تكون مصدرية[1] ، واستشهد الأخفش لإثبات هذا المعنى (للكاف) بقوله تعالى : چ ۇ ۈ ۋ چ[2] (( أي: كما فعلت هذا فاذكروني ))[3]، ومثلهُ عند الزمخشريّ : (( (( أي : كما ذكرتكم بإرسال الرسل فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب ))[4] . وأشار ابن برهان إلى قوله تعالى : چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ[5] ، (( أي : أعجب لأنهُ لا يفلح الكافرون ))[6] ، وجعل ابن هشام هذهِ الآية رداً على من قيَّد ورود معنى التعليل في (الكاف) بزيادة (ما) ، إذ جاءت في الآية مفيدة للتعليل ومجردةً من (ما)[7] .

أمّا رأي ابن مالك فقد أجاز دلالة (الكاف) على التعليل كثيراً بدليل قوله و((كون (الكاف) الجارَّة حرفَ تشبيهٍ هو المشهور ، ودلالتها على التعليل كثيرةٌ كقوله تعالى : چ ڈ ڈ ژ چ[8] ، وكقوله : چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ ))[9] ، وربط بين دلالة (الكاف) على التعليل و(ما) الكافة في شرحه على التسهيل في قولهِ (( وتحدث (ما) الكافة في (الكاف) معنى التعليل كقوله تعالى : چ ڈ ڈ ژ چ ))[10]، وحمل عليه ما حكاهُ سيبويه وما سبق ذكرهُ عن الأخفش وابن برهان.

ولكن عبارتهُ في التسهيلِ مشعرةٌ بأنَّ أثر (ما) الكافة في دلالة (الكاف) على التعليل قليل ، إذ قال عند بيانه معاني (الكاف) (( وتزاد بعدها (ما) كافة ، وغير كافَّة ،...، وقد تحدث في الكاف معنى التعليل ، وربما نصبت حينئذٍ مضارعاً ))[11] .

نلاحظ أن بين رأيي ابن مالك في المسألة اختلافاً من وجهين الأوّل : في دلالة الكافة على التعليل من حيث الكثرة والقلة ، فذهب في شرح الكافية إلى كثرة ذلك ، وفي

---

(1) ينظر : حاشية الدسوقي : 188/1 ، وحاشية الأمير : 151/1 .

(2) البقرة : من الآية 151 . وتمامها ٹ ٹ چ ۇ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ .

(3) معاني القرآن (للأخفش) : 153/1 .

(4) الكشاف : 246/1 .

(5) القصص : 82 .

(6) ينظر : شرح اللمع : 128 ، والبحر المحيط : 135/7 ، والدر المصون : 354/5 .

(7) ينظر : مغني اللبيب : 234/1 .

(8) البقرة : من الآية 198 .

(9) شرح الكافية الشافية : 811/2 .

(10) شرح التسهيل : 173/3 .

(11) التسهيل : 147 .

التسهيل إلى قلتهِ محتجاً في كل ذلك بالسماع والثاني : اشتراط دخول (ما) الكافة على (الكاف) حتى تفيد معنى التعليل ، في شرحه على التسهيل ، ولم يشترط مثل ذلك في شرحه على الكافية .

لكنّ الثابت في رأي ابن مالك هو أن (الكاف) تفيد التعليل وتدل عليه ، ووافقهُ في هذا ، أبو حيان(745هـ)[1]، والمرادي(ت749هـ)[2]، وابن قيم الجوزية (ت751هـ)[3] (ت751هـ)[3] ، وابن عقيل(ت769هـ)[4] والسلسلي(ت770هـ)[5] والمكودي (ت807هـ)[6] والأزهري(ت905هـ)[7] والسيوطي(ت911هـ)[8] ، وابن طولون (ت953هـ)[9] وسبقهُ إلى ذلك الأخفش[10] وابن برهان[11] .

إنّ (كاف) التعليل إذ وليها فعلٌ مضارع نصبتهُ كقول الشاعر[12] :

فَطرْفَك إمّا جئتنا فاصْرَفنّه كما يَحْسبُوا أنّ الهوى حيثُ تَنظرُ

والشاهد فيه أن الفعل جاء بعد (كما) محذوف النون ، فالكوفيون يذهبون إلى أنّ (كما) تأتي بمعنى (كيما) ، فتنصب ما بعدها، وإلى هذا ذهب الفارسي، وابن مالك ، واستحسن المبرّد (ت285هـ) هذا ، وذهب البصريون إلى أنّ (كما) لا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب ما بعدها بها[13] .

---

(1) ينظر : التذييل والتكميل : 35/4 .

(2) ينظر : توضيح المقاصد : 761/2 .

(3) ينظر : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك : 456/1 .

(4) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 281/2 .

(5) ينظر : شفاء العليل : 673/2 .

(6) ينظر : شرح المكودي : 153 .

(7) ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل : 923/3 .

(8) ينظر : البهجة المرضية : 305/1 .

(9) ينظر : شرح ابن طولون : 445/1 .

(10) ينظر : معاني القرآن (للأخفش) : 153/1 .

(11) ينظر : شرح اللمع : 128 .

(12) البيت لعمر بن ابي ربيعة ، ديوانه : 189 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 820/2 .

(13) ينظر : الجنى الداني : 135–136، ومغني اللبيب : 234/1 ، وشرح أبيات المغني : 117/4.

ونقل ابن هشام الخلاف بين النحاة في هذه المسألة بعد إيراده البيت ، إذ قال : (( فقال الفارسيّ : الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى ، وزعم أبو محمّد الأسود في كتابه المسمى (نزهة الأديب) أنّ أبا علي حرَّف هذا البيت ، وأنّ الصواب فيه : إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبُوا ، البيت ... ))[1] .

والحقيقة أن رأي الفارسيّ هو مذهب الكوفيين في أنّ (كما) مثل (كيما) في نصب الفعل المضارع ، فإذا حيل بينها وبينهُ رُفِع ، قال ثعلب : (( وأصحابنا يقولون (كما) مثل (كي) ، قال : آتيك كي فينا ترغب ))[2] ، ونقل موافقة المبرّد للكوفيين في جواز نصب الفعل بـ(كما) التي جاءت بمعنى كي[3] ، وتبعهم أبو بكر ابن الانباري (ت328هـ) بقولهِ أنّ : (( (كما) بمعنى (كي) ))[4] .

أما البصريون فقد رفضوا أن تكون (كما) بمعنى (كيما) ، ولا يجوز نصب الفعل المضارع بعدها بها ، وحجتهم أنّ (الكاف) في (كما) للتشبيه أُدخلت عليها (ما) وجُعلتا بمنزلة حرفٍ واحد كما في (ربما) ، فلا ينصبون الفعل بعدها[5] ، وفصل المالقي(ت702هـ) القول في (كما) ، فذكر أنّها تكون مركبة وبسيطة ، فتأتي بمعنى (كي) في الثانية ، فتنصب ما بعدها[6] .

وذكر الرضيّ(ت686هـ) علة نصب الفعل بعد (كما) بأنها (كيما) ؛ لكنّ الياء حُذفت للتخفيف ((وقيل : بل الناصبة (ما) تشبيهاً لها بأن ، والكاف للتشبيه))[7] .

أمّا رأي ابن مالك في المسألة فيوضحهُ قوله : (( وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع ونصبتهُ لشبهها بكي ، ... وزعم الفارسيّ أن الأصل كيما وحُذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليهِ ))[8] ، فلم يرتضِ قول الفارسيِ فيها ، وهو أنّ

---

(1) مغني اللبيب : 235/1 .

(2) مجالس ثعلب : 127/1 .

(3) ينظر : مجالس ثعلب : 127/1 ، وتحصيل عين الذهب : 424 .

(4) شرح القصائد السبع الطوال : 340 .

(5) ينظر : الكتاب : 116/3 ، والأنصاف في مسائل الخلاف (م81) : 585/2.

(6) ينظر : رصف المباني : 272 ، 284 .

(7) شرح الكافية (للرضي) : 240/2 .

(8) شرح التسهيل : 173/3 ، 174 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 820/2 .

الأصل في (كما) (كيما) ، ويرشدنا قولهُ إلى أنّ الكاف إذا حدث فيها معنى التعليل واتصلت بها (ما) الكافة ، ونصب الفعل المضارع بعدها ، فالناصب للفعل حينئذٍ (كما) تشبيهاً لها بـ(كي) ، ووجه الخلاف بينهما ليس في عمل (كما) وإنما العلة في تفسير عملها ، فالفارسيّ يرى العمل في أصلها وهو (كيما) أي :(كي) متصلة بـ(ما) حُذفت الياء للتخفيف فبقيت (كما) عاملة ناصبة للفعل المضارع ، وابن مالك يشبّه (كما) بـ(كي) في العمل ، والشيء إذا أشبه الشيء عمل عمله ، والمشابهة هي علّة العمل في (كما) عنده .

ورجح أبو حيان ما ذهب إليه الفارسيّ ؛ لأنّ النصب ثابتٌ في (كيما) ، فضلاً عن ظهور التعليل فيها ، و(كيما) أصلٌ ، و(كاف) التشبيه المكفوفة بـ(ما) ليست أصلاً[1] .

أمّا الكاف الاسمية الجارَّة فمرادفة لِـ(مثل) ، ولا تقع عند سيبويه على هذا الوجه إلا في الضرورة[2] ، وأجاز الأخفش والفارسيّ وقوعها أسماً في الشعر والنثر اختياراً[3] ، ، وتابعهما الزمخشريّ في ذلك[4] ، في حين نُقل عن ابن مضاء(ت592هـ) أنّ الكاف تكون اسماً أبداً ؛ لأنّها بمعنى مثل[5] ، واستدل ابن مالك على أسميتها بكثرة جرها بالحروف (الباء ، على ، عن)[*] ، أو بالإضافة ، ويسند إليها فتكون فاعلةً ومبتدأ ومفعولا به ، واستشهد على ذلك بالأمثلة[6] .

وفصّل المرادي في حرفية (الكاف) وأسميتها[7] ، فذهب إلى أنّ لـ(كاف) التشبيه في ضوء ما ذكره النحاة ثلاثة أحوال :

---

(1) ينظر : التذييل والتكميل : 74/7 ، وتمهيد القواعد : 3016/6 .

(2) وينظر : الكتاب : 32/1 ، 408 ، والارتشاف : 1713/4 .

(3) ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : 397–400 ، والإيضاح العضدي : 260 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 849/2 ، وشرح الكافية (للرضي) : 324/4 و343/2

(4) الكشاف : 324/1 ، والبحر المحيط : 466/2 .

(5) ينظر : الارتشاف : 1710/4 ، والجنى الداني : 132 .

(*) وحرف الجرّ لا يدخل على مثله إلا في ضرورة أو يكون الحرفان في معنىً واحد فيكون أحدهما تأكيداً للآخر ، ينظر : تمهيد القواعد : 3012/6 .

(6) ينظر : شرح التسهيل : 170/3–171 ، وشرح الكافية الشافية : 812/2–813 .

(7) ينظر : الجنى الداني : 132–135 .

الأوّل : ما تعيّن فيه حرفية الكاف ، والثاني : ما تعيّن فيه أسميتها ، والثالث : ما يجوز فيه الحرفية والاسمية ، وبيّن فيما تتعين فيه الحرفية موضعين هما ، إذا وقعت (الكاف) زائدة نحو قوله تعالى : چ ذ ث ثچ [1] ، والثاني : أنّ تقع مع مجرورها صلة ، كقول الشاعر[2] :

ما يُرتجى وما يُخاف جَمَعا فهو الذي كالغَيْثِ واللَّيْثِ معا

والشاهد في البيت تعيّن أن تكون (الكاف) حرفاً ، لوقوعها صلة للموصول ، ومثّل لهذا ابن جني بقولهِ: مررتُ بالذي كزيد ، ثم ذكر أنّ (الكاف) حرفية لا محال[3] .

ونقل ابن هشام الموضعين اللذينِ ذكرهما المرادي ، مشيراً إلى ما جاء عن ابن مالك من خلافٍ في وقوع (الكاف) ومخفوضها صلةً ، إذ قال : (( وتتعين الحرفية في موضعين ؛ أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء ، والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله : ... خلافاً لابن مالك في إجازتهِ أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة بعضهم : چ گ گ گ گچ[4]، وهذا تخريج للفصيح على الشاذ ))[5] .

والحقيقة أن ابن مالك يرى جواز وقوع (الكاف) صلة ، فإذا وقعت صلةً فحرفية (الكاف) راجحة على أسميتها[6] ، بدليل قولهِ : ((وإن وقعت صلة فحرفيتها أولى من أسميتها كقول الراجز :

ما يُرتجى وما يُخاف جَمَعا فهو الذي كالغَيْثِ واللَّيْث معا ))[7]

فكلام ابن مالك واضح في إجازة أن تكون (الكاف) حرفاً أو أسماً مع ترجيح الأولى ، إذ وقعت (الكاف) صلةً ، في حين أوجب ابن هشام أن تكون (الكاف) حرفاً ،

---

(1) الشورى : 11 .

(2) البيت قائلهُ غير معروف ، ينظر : شرح شواهد المغني : 504/1 ، وشرح أبيات المغني : 138/4.

(3) ينظر : سر صناعة الإعراب : 291/1 .

(4) الأنعام : من الآية 154 .

(5) مغني اللبيب : 239/1 .

(6) التسهيل : 147 ، وينظر : الجنى الداني : 239/1 .

(7) شرح التسهيل : 171/1 .

إذا وقعت هي ومخفوضها صلة ، ولم أجد ما عزاهُ إلى ابن مالك من إجازتهِ أن تكون الكاف ومخفوضها مضافاً إليه على إضمار مبتدأ في كتبهِ المطبوعة .

وعلّق ناظر الجيش(ت778هـ) على استدلال ابن مالك على حرفية الكاف بوقوعها ومجرورها صلةً بقولهِ : (( إن الاستدلال على حرفيتها مستغنى عنهُ ؛ لأن الإجماع منعقد على أنها تكون حرفاً ))[1] ، ولعل الخلاف واقع في أسمية الكاف لا حرفيتها كما ذكرت من آراء لسيبويه والأخفش وغيرهما .

3- **اللام** :-

وهي حرفٌ كثير المعاني والأقسام[2] ، وأفرد لها الزّجاجي(ت337هـ) كتاباً ذكر فيه إحدى وثلاثين لاماً ، عدد لها فيه نحو أربعين معنى[3] ، وأرجعها المرادي عند التحقيق إلى قسمين عاملةً وغير عاملة[4] ، وذهب المالقي (ت702هـ) إلى أنّها زائدة وغير زائدة[5] .

---

(1) تمهيد القواعد : 3005/6 .

(2) ينظر : رصف المباني : 293 ، والجنى الداني : 143 .

(3) ينظر : اللامات (للزجاجي) : 128 ، ورصف المباني : 293 .

(4) ينظر : الجنى الداني : 143 .

(5) ينظر : رصف المباني : 293 .

ومن اللامات العاملة ، اللام الجارّة والجازمة ، وزاد الكوفيون (اللام) الناصبة للفعل[1] ، وجعل المرادي للام غير العاملة خمسة أقسام فذكر لام الابتداء ، واللام الفارقة ، ولام الجواب ، واللام الموطئة القسم ، ولام التعريف عند من جعل حرف التعريف أحادياً[2] .

فـ(اللام) الجارّة لها معان كثيرة منها الاختصاص ، وهو أصلُ معانيها[3] ، وذكر سيبويه الاستحقاق ، والملك[4] ، وهما من أقوى أنواع الاختصاص ، والتمليك ، والتعليل ، والتبيين ، والقسم ، والتعدية، والتبليغ[5]، وقد ذكر المرادي أبياتاً جُمعت فيها أقسام هذه اللام[6].

وتأتي (اللام) بمعنى عن (( وهي اللام الجارة اسم من غاب حقيقةً أو حكماً عن قائل قولٍ يتعلّق بهِ ، نحو قوله تعالى : چۋ ۋ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌ ٍ َ ُ ِ ّ ْ ٓ ٔ ٕ ٖ ٗ ٘ ٙ ٚ ٛ ٜ ٝ ٞ ٟ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ٪ ٫ ٬ ٭ ٮ ٯ ٱ ٲ ٳ ٴ ٵ ٶ ٷ ٸ ٹ ٺ ٻ ټ ٽ ٿ ڀ ځ ڂ ڃ ڄ څ چ ڇ ڈ ډ ڊ ڋ ڌ ڍ ڎ ڏ ڐ ڑ ڒ ړ ڔ ڕ ږ ڗ ژ ڙ ښ ڛ ڜ ڝ ڞ ڟ ڠ ڡ ڢ ڣ ڤ ڥ ڦ ڧ ڨ ک ڪ ګ ڬ ڭ ڮ گ ڰ ڱ ڲ ڳ ڴ ڵ ڶ ڷ ڸ ڹ ں ڻ ڼ ڽ ھ ڿ ۀ ہ ۂ ۃ ۄ ۅ ۆ ۇ ۈ ۉ ۊ ۋ ۍ ێ ۏ ې ۑ ے ۓ ە ۔ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﹰ ﹱ ﹲ ﹳ ﹴ ﹵ ﹶ ﹷ ﹸ ﹹ ﹺ ﹻ ﹼ ﹽ ﹾ ﹿ ﺀ ﺁ ﺂ ﺃ ﺄ ﺅ ﺆ ﺇ ﺈ ﺉ ﺊ ﺋ ﺌ ﺍ ﺎ ﺏ ﺐ ﺑ ﺒ ﺓ ﺔ ﺕ ﺖ ﺗ ﺘ ﺙ ﺚ ﺛ ﺜ ﺝ ﺞ ﺟ ﺠ ﺡ ﺢ ﺣ ﺤ ﺥ ﺦ ﺧ ﺨ ﺩ ﺪ ﺫ ﺬ ﺭ ﺮ ﺯ ﺰ ﺱ ﺲ ﺳ ﺴ ﺵ ﺶ ﺷ ﺸ ﺹ ﺺ ﺻ ﺼ ﺽ ﺾ ﺿ ﻀ ﻁ ﻂ ﻃ ﻄ ﻅ ﻆ ﻇ ﻈ ﻉ ﻊ ﻋ ﻌ ﻍ ﻎ ﻏ ﻐ ﻑ ﻒ ﻓ ﻔ ﻕ ﻖ ﻗ ﻘ ﻙ ﻚ ﻛ ﻜ ﻝ ﻞ ﻟ ﻠ ﻡ ﻢ ﻣ ﻤ ﻥ ﻦ ﻧ ﻨ ﻩ ﻪ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ ！ ＂ ＃ ＄ ％ ＆ ＇ （ ） ＊ ＋ ， － ． ／ ０ １ ２ ３ ４ ５ ６ ７ ８ ９ ： ； ＜ ＝ ＞ ？ ＠ Ａ Ｂ Ｃ Ｄ Ｅ Ｆ Ｇ Ｈ Ｉ Ｊ Ｋ Ｌ Ｍ Ｎ Ｏ Ｐ Ｑ Ｒ Ｓ Ｔ Ｕ Ｖ Ｗ Ｘ Ｙ Ｚ ［ ＼ ］ ＾ ＿ ｀ ａ ｂ ｃ ｄ ｅ ｆ ｇ ｈ ｉ ｊ ｋ ｌ ｍ ｎ ｏ ｐ ｑ ｒ ｓ ｔ ｕ ｖ ｗ ｘ ｙ ｚ ｛ ｜ ｝ ～ ｟ ｠ ｡ ｢ ｣ ､ ･ ｦ ｧ ｨ ｩ ｪ ｫ ｬ ｭ ｮ ｯ ｰ ｱ ｲ ｳ ｴ ｵ ｶ ｷ ｸ ｹ ｺ ｻ ｼ ｽ ｾ ｿ ﾀ ﾁ ﾂ ﾃ ﾄ ﾅ ﾆ ﾇ ﾈ ﾉ ﾊ ﾋ ﾌ ﾍ ﾎ ﾏ ﾐ ﾑ ﾒ ﾓ ﾔ ﾕ ﾖ ﾗ ﾘ ﾙ ﾚ ﾛ ﾜ ﾝ ﾞ ﾟ ﾠ ﾡ ﾢ ﾣ ﾤ ﾥ ﾦ ﾧ ﾨ ﾩ ﾪ ﾫ ﾬ ﾭ ﾮ ﾯ ﾰ ﾱ ﾲ ﾳ ﾴ ﾵ ﾶ ﾷ ﾸ ﾹ ﾺ ﾻ ﾼ ﾽ ﾾ ﾿ ￀ ￁ ￂ ￃ ￄ ￅ ￆ ￇ ￈ ￉ ￊ ￋ ￌ ￍ ￎ ￏ ￐ ￑ ￒ ￓ ￔ ￕ ￖ ￗ ￘ ￙ ￚ ￛ ￜ ￝ ￞ ￟ ￠ ￡ ￢ ￣ ￤ ￥ ￦ ￧ ￨ ￩ ￪ ￫ ￬ ￭ ￮ ￯ ￰ ￱ ￲ ￳ ￴ ￵ ￶ ￷ ￸ ￹ ￺ ￻ ￼ � ￾ ￿ ۓ ڻ ڧ ڑ ۯ ک ى ٹ ۿ ہ ڕ ٿ ۽ ٱ ٻ ٺ ں ٽ ٹ ٸ ۾ ڻ ۼ ھ ے ۓ ڭ ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۅ ۉ ې ى ئا ئە ئو ئۇ ئۆ ئۈ ئې ئى ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌ ٍ َ ُ ِ ّ ْ ٓ ٔ ٕ ٖ ٗ ٘ ٙ ٚ ٛ ٜ ٝ ٞ ٟ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ٪ ٫ ٬ ٭ ٮ ٯ ٱ ٲ ٳ ٴ ٵ ٶ ٷ ٸ ٹ ٺ ٻ ټ ٽ ٿ ڀ ځ ڂ ڃ ڄ څ چ ڇ ڈ ډ ڊ ڋ ڌ ڍ ڎ ڏ ڐ ڑ ڒ ړ ڔ ڕ ږ ڗ ژ ڙ ښ ڛ ڜ ڝ ڞ ڟ ڠ ڡ ڢ ڣ ڤ ڥ ڦ ڧ ڨ ک ڪ ګ ڬ ڭ ڮ گ ڰ ڱ ڲ ڳ ڴ ڵ ڶ ڷ ڸ ڹ ں ڻ ڼ ڽ ھ ڿ ۀ ہ ۂ ۃ ۄ ۅ ۆ ۇ ۈ ۉ ۊ ۋ ۍ ێ ۏ ې ۑ ے ۓ ە ۔ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﹰ ﹱ ﹲ ﹳ ﹴ ﹵ ﹶ ﹷ ﹸ ﹹ ﹺ ﹻ ﹼ ﹽ ﹾ ﹿ ﺀ ﺁ ﺂ ﺃ ﺄ ﺅ ﺆ ﺇ ﺈ ﺉ ﺊ ﺋ ﺌ ﺍ ﺎ ﺏ ﺐ ﺑ ﺒ ﺓ ﺔ ﺕ ﺖ ﺗ ﺘ ﺙ ﺚ ﺛ ﺜ ﺝ ﺞ ﺟ ﺠ ﺡ ﺢ ﺣ ﺤ ﺥ ﺦ ﺧ ﺨ ﺩ ﺪ ﺫ ﺬ ﺭ ﺮ ﺯ ﺰ ﺱ ﺲ ﺳ ﺴ ﺵ ﺶ ﺷ ﺸ ﺹ ﺺ ﺻ ﺼ ﺽ ﺾ ﺿ ﻀ ﻁ ﻂ ﻃ ﻄ ﻅ ﻆ ﻇ ﻈ ﻉ ﻊ ﻋ ﻌ ﻍ ﻎ ﻏ ﻐ ﻑ ﻒ ﻓ ﻔ ﻕ ﻖ ﻗ ﻘ ﻙ ﻚ ﻛ ﻜ ﻝ ﻞ ﻟ ﻠ ﻡ ﻢ ﻣ ﻤ ﻥ ﻦ ﻧ ﻨ ﻩ ﻪ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ ！ ＂ ＃ ＄ ％ ＆ ＇ （ ） ＊ ＋ ， － ． ／ ０ １ ２ ３ ４ ５ ６ ７ ８ ９ ： ； ＜ ＝ ＞ ？ ＠ Ａ Ｂ Ｃ Ｄ Ｅ Ｆ Ｇ Ｈ Ｉ Ｊ Ｋ Ｌ Ｍ Ｎ Ｏ Ｐ Ｑ Ｒ Ｓ Ｔ Ｕ Ｖ Ｗ Ｘ Ｙ Ｚ ［ ＼ ］ ＾ ＿ ｀ ａ ｂ ｃ ｄ ｅ ｆ ｇ ｈ ｉ ｊ ｋ ｌ ｍ ｎ ｏ ｐ ｑ ｒ ｓ ｔ ｕ ｖ ｗ ｘ ｙ ｚ ｛ ｜ ｝ ～ ｟ ｠ ｡ ｢ ｣ ､ ･ ｦ ｧ ｨ ｩ ｪ ｫ ｬ ｭ ｮ ｯ ｰ ｱ ｲ ｳ ｴ ｵ ｶ ｷ ｸ ｹ ｺ ｻ ｼ ｽ ｾ ｿ ﾀ ﾁ ﾂ ﾃ ﾄ ﾅ ﾆ ﾇ ﾈ ﾉ ﾊ ﾋ ﾌ ﾍ ﾎ ﾏ ﾐ ﾑ ﾒ ﾓ ﾔ ﾕ ﾖ ﾗ ﾘ ﾙ ﾚ ﾛ ﾜ ﾝ ﾞ ﾟ ﾠ ﾡ ﾢ ﾣ ﾤ ﾥ ﾦ ﾧ ﾨ ﾩ ﾪ ﾫ ﾬ ﾭ ﾮ ﾯ ﾰ ﾱ ﾲ ﾳ ﾴ ﾵ ﾶ ﾷ ﾸ ﾹ ﾺ ﾻ ﾼ ﾽ ﾾ ﾿ ￀ ￁ ￂ ￃ ￄ ￅ ￆ ￇ ￈ ￉ ￊ ￋ ￌ ￍ ￎ ￏ ￐ ￑ ￒ ￓ ￔ ￕ ￖ ￗ ￘ ￙ ￚ ￛ ￜ ￝ ￞ ￟ ￠ ￡ ￢ ￣ ￤ ￥ ￦ ￧ ￨ ￩ ￪ ￫ ￬ ￭ ￮ ￯ ￰ ￱ ￲ ￳ ￴ ￵ ￶ ￷ ￸ ￹ ￺ ￻ ￼ � ￾ ￿ ۓ ڻ ڧ ڑ ۯ ک ى ٹ ۿ ہ ڕ ٿ ۽ ٱ ٻ ٺ ں ٽ ٹ ٸ ۾ ڻ ۼ ھ ے ۓ ڭ ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۅ ۉ ې ى ئا ئە ئو ئۇ ئۆ ئۈ ئې ئى ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌ ٍ َ ُ ِ ّ ْ ٓ ٔ ٕ ٖ ٗ ٘ ٙ ٚ ٛ ٜ ٝ ٞ ٟ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ٪ ٫ ٬ ٭ ٮ ٯ ٱ ٲ ٳ ٴ ٵ ٶ ٷ ٸ ٹ ٺ ٻ ټ ٽ ٿ ڀ ځ ڂ ڃ ڄ څ چ ڇ ڈ ډ ڊ ڋ ڌ ڍ ڎ ڏ ڐ ڑ ڒ ړ ڔ ڕ ږ ڗ ژ ڙ ښ ڛ ڜ ڝ ڞ ڟ ڠ ڡ ڢ ڣ ڤ ڥ ڦ ڧ ڨ ک ڪ ګ ڬ ڭ ڮ گ ڰ ڱ ڲ ڳ ڴ ڵ ڶ ڷ ڸ ڹ ں ڻ ڼ ڽ ھ ڿ ۀ ہ ۂ ۃ ۄ ۅ ۆ ۇ ۈ ۉ ۊ ۋ ۍ ێ ۏ ې ۑ ے ۓ ە ۔ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ

ورأي ابن الحاجب هو أن (اللام) تأتي (( للاختصاص ، والتعليل ، وزائدة ، وبمعنى عن مع القول ، وبمعنى الواو في القسم ، وللتعجب ))[1] ، وقد علّق الرضيّ على ذلك بأنّ ابن الحاجب قصد بقوله : (وبمعنى عن مع القول) ، قوله تعالى : چۋ ۋ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ ، (( ولو كانت كـ(اللام) في قولك : قلت لزيدٍ لا تفعل ، لقال : ما سبقونا إليه ))[2] ، وبهذا ردَّ الرضيّ القول بأنها (لام) التبليغ ؛ لأنها جاءت بعد القول[3] ، فهي إمّا لام التعليل ، أو بمعنى (عن) ولا يصحُ أنْ تكون للتبليغ ؛ (( لأنّها لا تكون لهُ إلا إذا دخلت على المقول لهُ ))[4] .

أمّا رأي ابن مالك في توجيه الآية فقد جعل (اللام) فيها للتعليل ، إذ ذهب إلى القول إنّ (( من لامات التعليل الجارّة اسم من غاب حقيقةً أو حكماً عن قائل قولٍ معلّق به نحو : چۋ ۋ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ ))[5] ، وعزز توجيههُ أيضاً بذكر آياتٍ أُخر يكون توجيه اللام فيها على أنها للتعليل[6] .

ثم فرق بين (لام) التعليل الجارّة و(لام) التبليغ الجارّة فذهب إلى تحديد موضع استعمالها – أي (لام) التبليغ) – كما فعل مع (لام) التعليل الجارّة فقال أن : (( لام التبليغ الجارة اسم سامع قول أو ما في معناه ، نحو : قلت له ، وبيّنت لهُ ، وفسّرت لهُ ، واستجبت له ، ونصحت لهُ ؛ إلا أنّ هذين يستغنيان عن اللام فيقال : شكرته ونصحته ، والمختار تعديتهما باللام ، وبذلك نزل القرآن العزيز كقوله تعالى : چ □ □ □ □ چ[7] ، وكقوله تعالى: چگ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[8] ))[9].

---

(1) شرح الكافية (للرضي) : 271/4 .

(2) المصدر نفسه : 286/4 .

(3) ينظر : شرح الكافية (للرضيّ) : 286/4 ، وهمع الهوامع : 203/4 ، والإتقان في علوم القرآن : 225/2 .

(4) حاشية الدسوقي : 225/1 .

(5) شرح التسهيل : 145/3 .

(6) ينظر : شرح التسهيل : 145/3 ، والآيات : 156 من آل عمران ، 168 من البقرة ، 38 من الأعراف ، 31 من هود .

(7) البقرة : 152، وتمامها ٹ ٹ چ □ □ □ □ □ □ چ .

(8) الأعراف : 62 ، وتمامها ٹ ٹ چ ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ

(9) شرح التسهيل : 145/3–146 .

ونقل المرادي إطلاق بعض النحاة ورود (اللام) بمعنى (عن) من دون تقييد ذلك بأن ترد (اللام) بعد القول نحو ما مُثّلَ بهِ من قول العرب : ( لقيتهُ كفةً كفةٍ ) والمعنى أي : عن كفةٍ[1] ، وأنكر بعضهم أن تكون (اللام) بمعنى عن ، من ذلك ما ذهب إليهِ ابن عادل الدمشقيّ (ت880هـ) عند تفسيره لقوله تعالى : چ □ □ □ □ چ[2] ، إذ قال قال : (( واللامُ : للتعليل ، على بابها ، وقيل : هي بمعنى : عن ، وليس بشيء ؛ لصِحَّة المعنى بدون ذلك ))[3] .

ونخلص من ذلك أنّ ابن هشام كان دقيقاً في نقل رأي ابن مالك وتوجيهه لآية الأحقاف ، على الرّغم من اختلافه معهُ في ذلك التوجيه .

وتأتي لام الجرِّ زائدة للتوكيد ، من ذلك (اللام) المسماة لام التقوية ، (( وهي المزيدة لتقوية عامل ضعُفَ : إمّا بتأخرهِ نحو : چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ[4] ، ونحو: چ □ ى ى ې چ[5]، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: چ گ گ ں چ[6] ، چ ۇ ۇ ۆ چ[7] ... الخ ))[8] .

وجعل المرادي زيادة هذه اللام مقيسة ومطّردة ؛ لأنّها مقويةٌ للعامل ، وذكر أن هذه الزيادة تكون مع المفعول به بشرطين : (( الأوَّل أن يكون العامل متعدياً إلى واحد ، والثاني أن يكون قد ضعُفَ بتأخيرهِ ... أو بفرعيتهِ ))[9]، وذهب السيوطي إلى أنّ (( التقوية في مفعول عامل ناصب واحد ضعُفَ بالتأخير ... ))[10] .

---

(1) ينظر : الكتاب : 304/3 ، والجنى الداني : 146 .

(2) النساء : 105 ، وتمامها چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ.

(3) اللُّباب في علوم الكتاب : 339/5 .

(4) الأعراف :154 ، وتمامها ، چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ چ .

(5) يوسف : 43، وتمامها چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ې ې چ

(6) البقرة : 91 .

(7) البروج : 16 .

(8) مغني اللبيب : 286/1-287 .

(9) الجنى الداني : 150 ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 259/2 .

(10) همع الهوامع : 205/4 ، وينظر : رصف المباني : 320 .

أمّا المقصود بكون (اللام) تُزاد لتقوية عاملٍ ضعُفَ لكونهِ فرعاً في العمل ، فذلك يحدث عندما يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة أو مصدراً أو ما هو في حكمهِ ، استناداً إلى ما ورد من أمثلة ، فهو في هذا – أي العامل – فرعٌ في العمل عن الفعل ؛ لذلك جاءت اللام مع معموله[1] .

وقد اجتمع ضعُف العامل من جهتين : التأخر والفرعية في قوله تعالى : چ ڈ ڈ ژ چ[2] ، فـ(شاهدين) اسم فاعل ، وهو فرعٌ في العمل على (شَهِدَ) ، وقُوِّي باللام باللام في (لحكمهم) على العمل ، و(شاهدين) عاملٌ متأخر عن المعمول المقدّم (لحكمهم)[3] .

ونقل ابن هشام رأي ابن مالك منعهُ زيادة لام التقوية مع عاملٍ يتعدى لاثنين ، إذ قال : (( قال ابن مالك : ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين ؛ لأنّهما إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدّى فعلٌ إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح ، وهذا الأخير ممنوع ؛ لأنهُ إذا تقدم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك ))[4] .

وابن هشام مسبوق بهذا النقل عن ابن مالك ، فقد ذكر المرادي ذلك معلِّقاً عليه بالقول : (( واعترض قوله : ( ترجيح غير مرجح ) بأنه إذا تقدم أحدهما وتأخر الآخر لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح ، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمهِ ))[5] ، ويظهر من هذا أنّ ابن هشام أفاد من المرادي سواء أكان بنقل رأي ابن مالك أو بالردِّ عليهِ .

وعند ابن مالك أن اللام تزاد (( مُقوِّيةً لعامل ضعُفَ بالتأخير كقوله تعالى : چ ى ى ي چ ، وقوله :چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ ، أو بكونه فرعاً كقوله تعالى : چ ۆ ۆ چ[6] ، وقوله : چ ۇ ۆ چ ، ولا يُفعل ذلك إلا بمتعدٍ إلى واحدٍ ، إذ لو فعل ذلك بمتعدٍ إلى اثنين فإمّا أن يُزاد فيهما أو في أحدهما ، وفي كليهما محذورٌ ، أمّا الزيادة

---

(1) ينظر : شرح الكافية (للرضي) : 284/4 .

(2) الأنبياء : 78 ، وتمامها ٹ ٹ چ ڈ ڈ ژ ژ چ .

(3) ينظر : جوهر الأدب : 77 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 259/2 .

(4) مغني اللبيب : 287/1–288 .

(5) الجنى الداني : 150 .

(6) البقرة : 101 .

فيها فيلزم منها تعديةُ فعلٍ واحدٍ إلى مفعولين بحرفٍ واحدٍ ، ولا نظير لـهُ ، وأمّا الزيادة في أحدهما فيلزم منها ترجيح دون مرجحٍ وإيهام غير المقصود فوجب اجتنابُه))[1] .

واعترض المرادي[2] والأربلي(ت741هـ)[3] على رأي ابن مالك في هذهِ المسألة بأن أشارا إلى توجيه الفارسيّ[4] القراءة في قوله تعالى : چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ[5] ، بتوجيه (وجهةٍ) على الإضافة[6] ، إذا اتصلت اللام المقوية بمعمول فعلٍ متعدٍ إلى مفعولين ، وهذا ما منعهُ ابن مالك .

ووافق الزمخشريّ الفارسيّ في توجيههِ بقولهِ : (( والمعنى : وكلّ وجهة الله موليها ، فزيدت اللام لتقدّم المفعول ، كقولك : لزيدٍ ضربتُ ، ولزيدٍ أبوه ضاربهُ ))[7] ، فعقب عليهِ أبو حيان بالقول : (( وهذا فاسد ؛ لأن العامل إذا تعدّى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام ، لا يجوز أن يقول : لزيد ضربته ، ولا لزيد أنا ضاربه ، وعليه أن الفعل إذا تعدى للضمير بغير واسطة كان قوياً ، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدّم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً ولا يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة ، ولأنَّهُ يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدّى إلى اثنين ))[8] ، وهو يوافق ابن مالك في هذا[9] .

ومن أقسام اللام الجارَّة أيضاً (لام) التبيين ، وهي (( اللام الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها لصاحب معناها ، نحو : چ پ پ چ[10] وسقياً لزيد ،

---

(1) شرح الكافية لشافية : 2/803-804 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 150 .

(3) ينظر : جوهر الأدب : 77 ، ومغني اللبيب : 1/288 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 2/259 .

(4) ينظر : الحجة في علل القراءات : 2/184 و241 .

(5) البقرة : 148 .

(6) قراءة الجمهور (ولكلٍّ وجهةٌ) بتنوين ورفع الثاني على الابتداء والخبر ، وقرأ ابن عباس وابن عامر (ولكلِّ وجهةٍ) على الإضافة ، وخطّأ الطبري هذه القراءة وعدها لحناً ، وردَّ هذا عليه ابن عطية وأبي حيان ، ينظر : جامع البيان : 2/18 ، والحجة في علل القراءات : 2/184 ، والكشاف : 1/246 ، والمحرر الوجيز : 2/23 ، والبحر المحيط : 1/437 .

(7) الكشاف : 1/247 .

(8) البحر المحيط : 1/438 .

(9) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/803-804 ، وهمع الهوامع : 4/205 .

(10) يوسف : 23، وتمامها ٹ ٹ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ .

وتتعلق بفعل مقدر تقديرهُ : أعني ))[1] ، وفصلّ ابن هشام في أقسامها فذكر أنّها ثلاثة أقسام : أحدها ما تبيِّن المفعول من الفاعل ، وهي تتعلق بالمذكور ، والثاني ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية نحو : ( تباً لزيد ، وويحاً لهُ ) ، والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية نحو : ( سقياً لزيد ، وجدعاً لهُ ) واللام في القسمين الثاني والثالث متعلقة بمحذوف[2] .

وأفاد ابن هشام من ابن مالك في تحديد القسم الأول منها فذكر أن ضابط اللام التي تُبين المفعول من الفاعل (( أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً ، تقول (ما أحبَّني ، وما أبغضني) فإن قلت (لفلان) فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت (إلى فلان) فالأمر بالعكس ، وهذا شرح ما قالهُ ابن مالك ، ويلزمهُ أن يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضاً لما بيّنا ))[3] ، والحقيقة أنّ ابن مالك ذكر أن (( لام التبيين الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مُبيّنة لصاحب معناها والمتعلقة بحب في تعجبٍ أو تفضيل مُبيّنةً لمفعولية مصحوبها فالأوّل نحو (هيت لك) و چۇ ۇ ۆ ۆ چ[4] والثاني نحو : (ما أحب زيدا لعمرو) ، وقوله تعالى : چڈ ڑ ڑ ژ ژ چ [5] ))[6] ، فوظيفة اللام في هذهِ الآيات إنّما هي تبيين المفعول من الفاعل في المعنى (( وإلا فاسم التفضيل لا يتعدّى للمفعول ، وأفعل التعجب فاعلهُ ضميرٌ مستتر ))[7] .

وأضاف ابن مالك في شرح الكافية الشافية تفصيلاً أكثر لهذا القسم من لام التبيين بقولهِ : (( ثُمَّ نبهت على تعديةِ أفعل التفضيل بحروف الجرّ ، وجُمْلَةُ القولِ في ذلك : أن أفعل التفضيل إن كان من متعد بنفسهِ دال على حُبٍّ أو بُغض عُدِّىَ باللام إلى

---

(1) الجنى الداني : 144 ، وينظر : اللامات (للزجاجي) : 129 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 1/291–293 .

(3) مغني اللبيب : 1/291 .

(4) المؤمنون : 36 .

(5) البقرة : من الآية 165 .

(6) شرح التسهيل : 3/146 ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 2/257 .

(7) حاشية الدسوقي : 1/232 .

ما هو مفعول في المعنى وبـ(إلى) إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى كقولك : (المؤمنُ أحبُّ للهِ من نفسهِ وهو أحبّ إلى اللهِ من غيرهِ) ))[1] .

أمّا ما ذهب إليه ابن هشام في قولهِ : (( ويلزمه أن يذكر هذا المعنى من معاني إلى أيضاً لما بيّنا ))[2] ، فيردهُ قول ابن مالك في التسهيل عند كلامهِ عن حروف الجرِّ (( ومنها (إلى) لانتهاء الغاية مطلقاً ، وللمصاحبة ، وللتبيين ، ... الخ ))[3] ، ثم أتبع ذلك بتوضيحٍ قال فيهِ : (( ونبهت بقولي ( وللتبيين ) على المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحبّ أو بغض مبيّنة لفاعلية مصحوبها كقول الله تعالى : چڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ڳ چ [4] وكقول النبي(ﷺ)[5] : ( وأيمُ الله لقد كان خليقاً للإمارة ، وإن كان من أحب الناس إليّ ) ))[6] .

وتعقّب أصحاب الحواشي ابن هشام في هذا من ذلك ما نقلهُ الشمني (ت872هـ) تعليقاً على رأي ابن هشام : (( هذا عجيب ، فأنّ ابن مالك لم يُهْمِلْهُ ، بل ذكرهُ من معاني (إلى) أيضاً ، قال في التسهيل : (( ومنها (إلى) لانتهاء الغاية مطلقاً ، وللمصاحبة ، وللتبيين ، ... الخ ))[7] ، فلا وجه لاعتراض ابن هشام على ابن مالك .

ولم يكتفِ ابن هشام بنقل القسم الأول والقول به عن ابن مالك الذي حدد مواضع وقوع لام التبيين وضابط تبيينها المفعول من الفاعل ، بل أفاد أيضاً من توجيههِ أمثلة اللام المبيّنة للمفعولية غير الملتبسة بفاعلية ، إذ نقل قولهُ فيها: ((
وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام في ( سقياً لك ) متعلقة بالمصدر ، وهي للتبيين ، وفي هذا تهافت ، لأنهم إذ أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوفٍ استؤنف للتبيين ))[8] .

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2/11473-1144 .

(2) مغني اللبيب : 1/291 .

(3) التسهيل : 145 .

(4) يوسف : 33 ، وتمامها ٹ ٹ چڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں چ .

(5) صحيح البخاري : 5/29 ، وينظر : الجامع الصغير (للسيوطي) : 1/299 .

(6) شرح التسهيل : 3/142 .

(7) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام : 2/36 ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 2/254 .

(8) مغني اللبيب : 1/292 .

ولم يذكر ابن مالك هذا في باب النعت من التسهيل ، ولكنهُ ذهب إلى مثل ذلك في شرحهِ على التسهيل ، فقال : (( وممّا لا ينعت ولا يُنعتَ بهِ ، المصدر الذي بمعنى الأمر أو الدعاء كسقياً لهُ ، لا يُنعت ؛ لأنّهُ بدلٌ من اللفظِ بالفعل ، ولا يُنعت بهِ ؛ لأنّهُ طلب ، فاللام في : سقياً لهُ ، وشبهه ، مُتعلقة بالمصدر ، وهي للتبيين ))[1] ، فجعل ابن هشام ذلك (تهافتاً) ؛ وذلك لأنّهُ مخالفٌ للقواعد ؛ لأنّ اللام التي تُبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية يكون متعلقها محذوفاً ، ويكون مصحوبها معلوماً ولكن استؤنف ذكره تقويةً وتوكيداً لهذا المعلوم أو تغير معلوم[2] .

وأمّا اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب تدخل على الأفعال فتجزمها[3] ، قال الفرّاء (ت207هـ) : (( وبنو سُليم يفتحون اللام إذا استُؤنفت ، فيقولون : لَيَقُمْ زيد ، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة ، كما نصبت تميم لام (كي) ، إذ قالوا : (جئتُ لآخُذَ حقّي) ))[4] ، وقال الرُّمانيّ (ت384هـ) (( وكُسِرت اللام الجازمة الجازمة حملاً على الجارَّة ، لأنّها نظيرتها ، وذلك أنّ الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء ، فلما كانت اللام الجارَّة مكسورة لما ذكرنا قبل هذا كُسِرت هنا حملاً عليها))[5] ، وتخرج هذه اللام لمعاني منها : التكليف ، الدعاء ، التهديد الخبر[6] ، وفضل المرادي أن يسميها لام الطلب ؛ لشمول التسمية للأمر والدعاء والالتماس بدلاً من الأمر الذي يخصُ واحداً منها فقط[7] .

واختلف النحاة في إضمار اللام الجازمة وإبقاء عملها ، قال سيبويه : (( واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفُها في الشعر وتعمل مضمَرةً ، ... وقال الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيء تَبالا

---

(1) شرح التسهيل : 321/3 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 293/1 .
(3) ينظر : الجنى الداني : 152 ، ومغني اللبيب : 294/1 .
(4) معاني القرآن (للفرّاء) : 285/1 ، وينظر : التسهيل : 235 .
(5) معاني الحروف (للرّماني) : 58 ، وينظر : الجنى الداني : 154 .
(6) ينظر : رصف المباني : 302–305 ، والبرهان في علوم القرآن : 350/4 .
(7) ينظر : الجنى الداني : 152 .

وإنَّما أراد : لِتَفْدِ ))[1]

ومنع المبرّد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر ، إذ قال : (( والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضْطُر ، ويستشهدون على ذلك ... ، فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ))[2] ، وأجاز الكسائي(ت189هـ) إضمار اللام الجازمة في الكلام بشرط وقوعها بعد القول نحو قوله تعالى : چ ۀ ہ ہ ہ ہچ[3] ، وجعل ابن عصفور إضمار الجازم وإبقاء عملهِ قبيحاً ؛ (( لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ))[4] ، وحذف هذه اللام لا يقع إلا للضرورة الشعرية[5] .

وذهب المرادي إلى اضطراب كلام ابن مالك في المسألة[6] ، في حين عزا إليه ابن هشام موافقة الكسائي في شرح الكافية الشافية ، مضيفاً إليهِ وقوع الحذفِ في النثر قليلاً بعد القول الخبري ، إذ قال بعد إيراده لرأيي الكسائي والمبرّد (( ووافقهُ ابن مالك في شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري ))[7] ، ثم فصل في الآراء التي قيلت في الجزم الوارد في آية إبراهيم فذكر رأي الخليل (ت175هـ) وسيبويه[8] أنّه مجزومٌ بالطلب لتضمنه معنى (إن) الشرطية ، ورأي السيرافي (ت368هـ) والفارسيّ[9] أنّه مجزوم بالطلب لنيابتهِ مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر ، أمّا رأي الجمهور فأنّه مجزومٌ بشرطٍ بعد الطلب[10] ، ورجح ابن هشام القول الأخير على الأوّل والثاني ونقل إبطال ابن مالك بدلالة الآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر –وهو ثاني الآراء– بقولهِ : (( وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم

---

(1) الكتاب : 3/ 8 .

(2) المقتضب : 2/130–131 ، وينظر : الأصول في النحو : 2/175 .

(3) إبراهيم : 31 .

(4) ضرائر الشعر : 149 .

(5) ينظر : المصدر نفسهُ : 149–150 .

(6) ينظر : الجنى الداني : 155 .

(7) مغني اللبيب : 1/298 .

(8) ينظر : الكتاب : 3/93–94 ،99 ، وفي نص سيبويه ما يدل على أن الجزم بالطلب عن الخليل ، أمّا هو فيرى الجزم على تقدير (إن) ، أو الجازم هو الطلب فيوافق بذلك الخليل .

(9) ينظر : شرح المفصل : 7/48 ، ومغني اللبيب : 1/299 .

(10) ينظر : مغني اللبيب : 1/298–299 .

في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع ))[1].

إنّ ابن مالك تناول هذه المسألة في أكثر من كتاب ، فقد وافق الكسائي في إجازة حذف اللام الجازمة في شرحه على الكافية بقوله : (( ثم أشرتُ إلى حذف لام الأمر ، وبقاء عملهِ وهو على ثلاثة اضْرب : كثير مُطَّرد ، وقليل جائزٌ في الاختيار ، وقليلٌ مخصوصٌ بالاضطرَارِ ، فالكثير المطرد : الحذف بعد أمرٍ بقول كقوله تعالى : چۀ ہ ہ ہ ہچأي : لِيُقيموا ، فَحُذِفَ اللام لأنّهُ بعد (قُلْ) ))[2] ، ورد الرأي الثاني من الآراء التي ذكرها ابن هشام بأنّ (يقيموا) مجزومةً بالطلب ؛ لنيابتها مناب الجازم وهو الشرط المقدّر ؛ لأنَّ المعنى يختلف ، يوضح ذلك تعليق ابن مالك على الآية بالقول : (( وليس بصحيح قول من قال : إنَّ أصلهُ (قُلْ لَهُمْ ، فإنْ تَقُل لَهُم يُقيمُوا) ؛ لأنّ تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحدٌ من المقولِ لهم عن الطاعةِ والواقعُ بخلاف ذلك ، فوجب إبطالُ ما أفضى إليه ، وإن كان قول الأكثر ))[3] .

أمّا ما عزاهُ ابن هشام لابن مالك من موافقتهِ للكسائي ، وتعزيز رأي الأخير بذكر أن حذف اللام الجازمة يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري ، فلم يكن دقيقاً ، بدليلين : الأوّل : قول ابن مالك : ((والقليلُ الجائزُ في الاختيار بعد قولٍ غير أمرٍ كقول الراجز:

قلتُ لبَوَّابٍ لديه دارُها

تِيذنْ فإنَّي حَمْوُهَا وَجَارُهَا

أراد : لِتيذَنَ فحذف اللامَ وأبقى عملها ، وليس مُضطراً لتمكنِه مِنْ أنْ يقول : إيذنْ ))[4] ، فلم يخص ابن مالك ذلك بالنثر إطلاقاً .

ثانياً : لم يذكر ابن مالك ولا ابن هشام عند تناولهما هذا الأمر مثالاً نثرياً ، وإنما اكتفيا بإيراد قول الراجز ، وهذا يؤكد ما ذهبت إليهِ من مفارقة ما عزاهُ ابن هشام إلى ابن مالك للدقة .

---

(1) مغني اللبيب : 299/1 .

(2) شرح الكافية الشافية : 1569/3 .

(3) المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه : 1570/3 .

ولاحظتُ أنّ ابن مالك عند محاولتهِ بيان مواضع دخول لام الأمر قد فرق بين دخولها على النثر أو الشعر في الحكم بقوله في شرحه التسهيل : (( وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل المخاطب ، وهو فعلُ الفاعل الغائب أو المتكلم ، وحدهُ أو مشاركاً، وفعل ما لم يسمى فاعلهُ مطلقاً كقولك : ليقم زيد ، ... ، فاللام في كل هذا واجبة الذكر، ولا يجوز حذفها في مثلهِ إلا في الشعر ؛ فأنّهُ محل الاختصار والتغيير ، فيجوز فيه حذف اللام ، وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرارٍ ودونه ))[1] ، وليس في ذلك اضطراب بالقول في المسألة على ما ذهب إليه المرادي ؛ لأنّ ابن مالك وزع الأحكام الواردة في حذف لام الأمر على ثلاثةَ أضْرب[2] .

1 - كثير مُطرّد ، وهو الحذف بعد أمرٍ بقول .
2 - وقليل جائز في الاختيار ، وهو الحذف أو كلامه بعد قولٍ غير أمرٍ .
3 - قليلٌ مخصوص بالاضطرارِ ، وهو الحذف من دون تقدم قولٍ بصيغة أمرٍ ولا بغيرها، والملاحظ على هذه الأحكام أنّها مبنيةٌ على ما يرد في السياق قبل اللام مع مراعاة المعنى فضلاً عن شمولها النثر والشعر معاً .

أمّا اللام غير العاملة فمنها (لام الابتداء) وهي لامٌ مفتوحة تدخل على الاسم ، نحو دخولها على الجملة الاسمية في قوله تعالى : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[3] ، وتدخل على الفعل المضارع ، نحو قوله تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ[4] ، وفائدتها توكيد مضمون الجملة[5] ، ولعلّ هذا ما دفع الدسوقي (ت1230هـ) إلى تسميتها لام التوكيد[6] ، وذكر ابن هشام أنّ إفادة لام الابتداء التوكيد أدى إلى زحلقتها عن صدر الجملة في باب (إنَّ) ؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين[7] .

---

(1) شرح التسهيل : 59/4 .
(2) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1569/3–1570 .
(3) إبراهيم : 39 .
(4) النحل : 124 ، وتمامها ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ .
(5) ينظر : شرح المفصل : 25/9 ، ومغني اللبيب : 300/1 .
(6) ينظر : حاشية الدسوقي : 72/1 ، وشرح الدماميني على المغني : 146/1 .
(7) ينظر : مغني اللبيب : 300/1 ، وذهب الفارسي إلى مثل ذلك أيضاً في المسائل العسكريات : 251.

أمّا الفائدة الثانية فهي تخليص الفعل المضارع للحال[1] ، وذكر ابن هشام اعتراض ابن مالك على هذا بقولهِ : (( واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى : چگ گ گ ں ں ڻچ، چ □ □ □ □ □ چ[2] فإن الذهاب كان مستقبلاً ، فلو كان الحزن حالاً لزِم(*) تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّهُ أثرهُ ))[3] .

ويتضحُ رأي ابن مالك في المسألة بقولهِ : (( وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم ، وليس كما ظنوا ، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى : چگ گ گ ں ں ڻچ وچ □ □ □ □ □ چ ، فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل ، لأنَّ فاعلهُ الذهاب ، وهو عند نطق يعقوب (عليه السلام) بيحزن غير موجود ، فلو أريد بـ(يحزن) الحال لزِم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال ))[4] .

.

قال ابن الحاجب : (( إن كون اللام مخلصة للحال هو مذهب الكوفيين ))[5] ، وردَّ الزمخشريّ تجويز اقتران الفعل الذي فيه اللام بقرينة تدل على الاستقبال ، إذ قال : (( ويجوز عندنا : إن زيداً لسوف يقوم ، ولا يجيزه الكوفيون ))[6] .

قال الرضيّ : (( وعند الكوفيين (لام الابتداء) الداخلة على المضارع المخصصة لهُ بالحال ، كما أن السين تخصصهُ للاستقبال ، فلا يكون لدخولها وجه آخر للمشابهة ، بل كـ(السين) في التخصيص ، فلذلك لا يجوِّزن : ( إنّ زيداً لسوف يخرج ) ؛ للتناقض ، والبصريون يجوِّزون ذلك ؛ لأنَّ (اللام) عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط ، كما كانت تفيدهُ لما دخلت على المبتدأ ))[7] ، وأضاف ابن الحاجب (( وعند

---

(1) ينظر : المسائل العسكريات : 251 ، ومغني اللبيب : 300/1 .

(2) يوسف : 13 ، وتمامها ٹ ٹ چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ .

(*) ثمّت خطأ تعبيري ارتكبهُ ابن هشام وهو عدم سبق اللام لكلمة (لزم) الواردة في العبارة ، وقد سبقه في الوقوع في هذا أيضاً ابن مالك في عبارتهِ التالية لعبارة ابن هشام ، والصواب (لَلَزِمَ) ، بدليل قوله تعالى : چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چ آل عمران : ١٥٩ .

(3) مغني اللبيب : 300/1-301 .

(4) شرح التسهيل : 22/1 .

(5) الإيضاح في شرح المفصل : 6/2 ، وينظر : 2 /274 .

(6) المفصل : 328 .

(7) شرح الكافية (للرضي) : 227/2 ، وينظر : 356/2 ، ونتائج التحصيل : 1057/3 .

الكوفيين أنها للحال ، فإذا جامعت (سوف) تناقض المعنى ؛ لأنَّهُ يصير حالاً بـ(اللام) ، مستقبلاً بـ(سوف) وهو متناقض ))[1] .

واعتراض ابن مالك مستشهداً بآيتي النحل ويوسف هو أنّ اللام تخلص الفعل المضارع المصاحب لها للحال ؛ ولكنها في الآيتين خلصتهُ للاستقبال ، وتوجيه ذلك على رأي البصريين صحيح ، إذ اللام عندهم (لام توكيد) لا (لام ابتداء) ، والأخيرة مرتبطة بالمبتدأ حصراً[2] ، قال ابن الحاجب (( اللام في لـ(سوف) تأكيد وليس لام الابتداء ؛ لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء ))[3] .

والحقيقة أن اللام التي وردت في قوله تعالى : چ گ گ گ ں ں ڻ چ مُختلفٌ فيها ، فالمبرّد يقول : (( وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين هذهِ الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك : إنَّ زيداً لمنطلق ؛ لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال إنطلاق . وكذلك إنَّ زيداً ليأكل . فإذا قلت : والله ليأكلنّ ، عُلمَ أنَّ الفعل لم يقع ))[4] ، وذهب ابن ابن جني إلى القول : (( وأمّا اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون والتوكيد ، ولإعلام السامع أنّ هذا فعلٌ مستقبل وليس للحال ، كالذي في قولهِ عزّ وجل : چ گ گ گ ں ں ڻ چ ، أي : لحاكم ))[5] ، وهما بصريان ، وذكر ابن يعيش (ت643هـ) بأنّ اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر أن ، فأنها تقصر الفعل على الحال عند قوم ، ولا تقصرهُ على أحد الزمانين (الحال والاستقبال) عند قوم آخرين مستدلين على ذلك بقولهِ تعالى : چ گ گ گ ں ں ڻ چ ، (( فلو كانت اللام تقصرهُ للحال كان محالاً ، وهو الاختيار عندنا ))[6].

ويظهر من ذلك أن اعتراض ابن مالك قائم على أساس أن لام الابتداء تخلص المضارع للحال ، والاستقبال معاً ، مع كثرة الأوّل وقلة الثاني يدلنا على ذلك الشواهد

---

(1) الإيضاح : 274/2 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 22/1 .

(3) الأمالي النحويّة : 148 ، وينظر : رصف المباني : 307 .

(4) المقتضب : 332/2 .

(5) سر صناعة الإعراب : 73/2 .

(6) شرح المفصل : 26/9.

التي قال بها فضلاً عمّا عزاهُ إليهِ السيوطي بقولهِ : (( وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً ))[1] ، وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان أيضاً[2] .

واختلف في دخول لام الابتداء في غير باب (إنّ) على شيئين (( أحدهما : خبر المبتدأ المتقدّم نحو : ( لقائمٌ زيدٌ ) ، ... الثاني : الفعل ، نحو : ( ليقومُ زيدٌ ) ، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما ))[3] .

فجعل المالقي الموضع الأول من لام الابتداء (( أن تدخل للابتداء في المبتدأ وما حَلَّ موضعهُ من الفعل المضارع لهُ ، فالمبتدأ نحو قولك : لزيدٌ قائمٌ ، ولعبد الله خارجٌ ، وليقوم زيدٌ ))[4] .

---

(1) همع الهوامع : 20/1 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 286/5 .

(3) مغني اللبيب : 302/1 .

(4) رصف المباني : 306 .

4- ( **الواو** ) :-

**الواو العاطفة هي أصلُ أقسام الواو[1]، وهي أمُ باب حروف العطف؛ (( لأنّ الواو لا تدلُ على أكثر من الاشتراك فقط ))[2]، أمّا غيرها فيدل على الاشتراك ومعنى آخر ، كالترتيب مع (الفاء) والشك مع (أو) ، والاستدراك مع (لكنْ)[3] ؛ لذلك (( صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، وباقي الحروف بمنزلة المركّب ، والمفرد أصلُ المرّكب ))[4] .**

**ومذهب جمهور النحاة أنّها تفيد الجمع المطلق ، قال سيبويه : (( وإنّما جئْتَ بالواو لِتَضم الآخّر إلى الأوَّل وتَجْمعهما وليس فيه دليلٌ على أن أحدهما قبل الآخر ))[5] ، وقال ابن كيسان (ت299هـ) فيما نقلهُ عنهُ السيوطي : (( هي للمعية حقيقةً ، واستعمالها في غيرها مجازٌ؛ لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حالٍ ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق ))[6] .**

**ونقل ابن هشام عن السيرافي قوله : (( إنّ النحويين واللّغويين أجمعوا على أنَّها لا تفيد الترتيب ))[7] ؛ لذلك ردَّ عليهِ بأن استدل بما جاء عن النحاة من إفادتها الترتيب**

---

**(1) ينظر : علل النحو : 516 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 937/2 ، وأسرار العربية : 272 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 416/1 ، والتخمير : 76/4 .**

**(2) علل النحو : 516 .**

**(3) ينظر : علل النحو : 377 ، والأشباه والنظائر : 214/3 .**

**(4) أسرار العربية : 272 .**

**(5) الكتاب : 216/4 ، وينظر : 291/1 ، والارتشاف : 1981/4 .**

**(6) همع الهوامع : 224/5 ، وينظر : الارتشاف : 1981/4 .**

**(7) مغني اللبيب : 464/1 .**

، إذ قال : (( وقول السيرافي ... مردودٌ ، بل قال بإفادتها إيّاه قُطُرب والرَّبعيُّ والفرّاء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي ))[1] .

وانفرد ابن عقيل (ت769هـ) بعزو هذا المذهب –أي إفادة الواو الترتيب–إلى الكوفيين عامّة[2] ، وعزاهُ المرادي وابن الناظم (ت686هـ) والأشموني إلى بعض الكوفيين[3] .

والثابت لديّ أن الفرّاء وثعلبَ (ت291هـ) لم يقرا بكون (الواو) للترتيب ، فقد قال الأول : (( فأما الواو فإنّك إنْ شئت جعلت الآخر هو الأوّل ، والأوّل الآخر ، فإذا قلت: (زرت عبد الله وزيداً) ، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ))[4] ، وقال الثاني : (( إذا إذا قلت (قام زيدٌ وعمرو) ، فإن شئت كان (عمرو) بمعنى التقديم على (زيد) ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معاً ))[5] ، وفي هذا ردٌ لدعوى الإجماع التي صرّح بها ابن عقيل ، وردٌ لما ذكرهُ المرادي والأشموني (ت929هـ) من حكاية القول عن ثعلب ، فضلاً عن بيان خطأ ابن هشام في عزو الرأي إليهما .

واشترط هشام الضرير (ت209هـ) لإفادة (الواو) ترتيب التعاقب الزمني بين المتعاطفين ، وإن لم يكن ذلك فهي تفيد الجمع مطلقاً ، أي : إذا أتّحَدَ زمانهما ، فقد نقل أبو حيان عنهما القول بأنّ (( الواو لها معنيان معنى اجتماعٍ فلا يُبَالي بأيَّها بَدَأت نحو : اخْتَصَمهم زيدٌ وعمرُو ، ورأيتُ زيداً وعمراً إذا أتَّحَدَ زمانُ رؤيتها ، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمانُ ، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ ، ولا يجوز أنْ يتقدَّمَ المتأخر ))[6] .

وحاول ابن هشام جمع آراء النحاة في هذه المسألة فذهب إلى أنّ معنى (الواو) العاطفة مطلق الجمع ، (( فتعطف الشيء على مُصاحبهِ نحو : چ ٻ ٻ ٻ چ[7] ،

---

(1) المصدر نفسهُ .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 226/3 .

(3) ينظر : توضيح المقاصد : 196/3 ، وشرح الأشموني : 91/3 .

(4) معاني القرآن (للفرّاء) : 396/1 .

(5) مجالس ثعلب : 386/2 .

(6) الارتشاف : 1981/4 .

(7) العنكبوت : 15 .

، وعلى سابقه نحو: چڤ ڤ ڃ ڃ چ[1] ، وعلى لاحقه نحو : چٻ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀچ[2] ، وقد اجتمع هذان في : چپ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀچ[3] فعلى هذا إذا قيل (قام زيدُ وعمرو) ، احتمل ثلاثة معان ، قال ابن مالك : وكونها للمعية راجحٌ ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ))[4] .

ويتبين من هذا النصّ أنّ ما قاله ابن هشام منسوباً إلى ابن مالك إنّما هو منقولٌ عن التسهيل (( وتنفرد الواو بكون مُتْبِعِها في الحكم مُحتملاً للمعية برُجحان ، وللتأخُّر بكثرة ، وللتقدُّم بِقلَّة ))[5] ، وجعلهُ الشُمني قولاً ثالثاً في المسألة ؛ لأنّ تفصيلهُ يوضح أنّهُ ليس مذهباً بصرياً ولا كوفياً ، ودليل ذلك قول ابن مالك في شرح التسهيل : (( والمعطوف بالواو إذا عُري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً ، والتأخر احتمالاً متوسطاً ، والتقدم احتمالاً قليلاً ، ولذلك يَحسُن أنْ يُقال : قام زيدٌ وعمرو معهُ ، وقام زيدٌ وعمرو بعده ، وقام زيدٌ وعمرو قبله ، فتؤخر عمراً في اللفظ وهو متقدم في المعنى ... ، وقد اجتمع عطف المقدم على المؤخر ، وعطف المؤخر على المقدم في قوله تعالى : چٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀچ ))[6] .

والواضح من رأي ابن مالك أنّه لابُدَّ من وجود قرينة دالة لتؤكد على أي الاحتمالات الممكنة للمعطوف بالواو ، فإنْ عُدِمْتَ تلك القرينة فالاحتمال الأكثر رجحان أنْ تكون للمعية ، ثم الترتيب ثم عكسه بدرجةٍ أقل ، ولكن ذلك لا يستقيم إذا اجتمع عطف المقدّم على المؤخر ، وعطف المؤخر على المقدّم ، إذ الاحتمالات كُلّها قائمة فيه كما في الآية التي ذكرها كُلّ من ابن مالك وابن هشام .

واحتج ابن مالك على من ذهب إلى دلالة الواو على الترتيب بوجود القرائن فأنّها –أي الواو– (( تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعةً بينهما في الحكم من دون تعرُّضٍ لتقدم أو تأخر ، أو مصاحبة ؛ فلذلك يصح أنْ يقال : (جاءَ زيدٌ وعمروٌ وبعده ، وخالدٌ قبله ، وبشرٌ معهُ) ولو دلت على الترتيب لم يجز أنْ يقال (قبله) ، ولا (معه)

---

(1) الحديد : 26 .

(2) الشورى : 3 .

(3) الأحزاب : 7 .

(4) مغني اللبيب : 463/1 .

(5) التسهيل : 174 ، ينظر : الارتشاف : 1981/4 ، وهمع الهوامع : 225/5 .

(6) شرح التسهيل : 348/3–349 .

# Abstract

**The Arabic syntax a science putting to serve Koran , Our dutiful scientists to employ there efforts and spend for the sake of it all there ages. After the syntax disabled, the colours of consists beginning appear, with all these totality try to treatment the cases and their questions, neither which breakout the differences about it with along speech or the short speech about it or ignorance without purpose .**

**Some of syntax trying and Ibin Hosham Al-Ansari was one of them, who took the syntax science and skillful . Understanding these maters and the separated ideas inside the books and mixing with them the methodology style which marked by accuracy and seriousness in putting and conclusion, then he form his book ( Mogni Al-Labeb off Al-Areeb books) which became the center of attraction of the scientists and educationists , The syntax wearing a new clothes , form and signification.**

**This was the reason of famous book , and reached to West and East . He put his extract idea. The speech around him , and wealth idea from describe to him and his form to explain to his grammar and practically or care of his evidences and abbreviated to him .**

**When I read this book someone's attention to me two things : first more of studies about it in old times or recently , Second the style of Ibin Hosham Al-Ansari on the wording about the syntax idea for the scientists through researching of the syntax matters in it , I asking more about the resources of Ibin Hosham Al-Ansari in this book , who read the Al-Magni's indexes he find a lot of syntax ideas which trance from other grammarians .**

**Ibin Malek was a great reference to him in this way , he trance about 180 positions for Magniya , Ibin Malek was a great grammarian, whom came after him take care and explained his ideas and classifications then they benefit more from it , Ibin Hosham one of them, he explained Ibin Malek of one thousand verses by two explanations . First : raising the specialization of reading the abstract which was lost.**

**Second : He cleared the paths to Ibin Malek (one thousand verses) which was printed and facilities the advantages, he put footnote on it , although it was lost .**

كما لا يُقالان مع المعطوف بالفاء أو (ثُمَّ) ، ولو دلت على الترتيب لأمتنع أن يقال : (اصطلح زيدٌ وعمروٌ) كما امتنع أنْ يُقال ذلك مع الفاء و(ثُمَّ) ))[1] .

ويرى أبو حيان أنّ الذي ذهب إليه ابن مالك مُخالف لمذهب سيبويه وغيره ، قال سيبويه : (( وذلك قولك : مررتُ برِجُلٍ وحمارٍ قبلُ . فالواو أشركتْ بينهما في الباء فجريا عليهِ ، ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إيّاهُ يكون بها أولى من الحمار كأنّك قُلتَ : مررتُ بهما ، فالنفي في هذا أن تقول : ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، أي : ما مررتُ بهما ، وليس في هذا دليلٌ على أنَّهُ بدأ بشيءٍ قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ))[2] .

وردَّ كذلك ما جاء عن السيرافيّ من ذكره إجماع النحاة على أنّ الواو لا تفيد الترتيب[3] ، وكذلك عن السهيليّ(ت581هـ) الذي ذهب إلى أن الواو في وضعها الأوّل مرتبة ؛ وذلك لأنَّ أصل اللفظ أنْ يكون موازياً للمعنى في تقديمهِ وتأخيره ، فإذا أُخِر اللفظ بعد الواو ، والمراد به التقديم ، فذلك على طريقة المجاز[4] .

خلاصة القول : أن ابن مالك وفق بين آراء النحاة في معنى (الواو) بعد توزيعه إيّاها على مستويات من حيث الترجيح من جهة ، وعرض الحجج النحويّة الدالة على أنَّ (الواو) تفيد مطلق الجمع من جهة أُخرى ، ومن ذلك ما جاء به أبو البركات الانباري (ت577هـ) من آيات قرآنية حصل فيها التقديم والتأخير ، فلو كانت (الواو) تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم اللفظ في آية ويتأخر في أخرى[5] ، وخلوص (الواو) في نحو قولهم : (المالُ بين زيدٍ وعمرو) ، و(أخْتَصَم زيدٌ وعمرو) ، (( ولو كانت تفيد الترتيب لما جاز أن تقع ههنا ، لأنَّ هذا الفعل لا يقع إلا من اثنين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما فدلّ على أنّها تفيد الجمع دون الترتيب ))[6] .

---

(1) شرح الكافية الشافية : 1204/3 .

(2) الكتاب : 437/1-438 ، وينظر : والارتشاف : 1981/4 .

(3) ينظر : الارتشاف : 1982/4 ، والجنى الداني : 189 .

(4) ينظر : نتائج الفكر : 266-267 ، ورصف المباني : 475 ، والارتشاف : 1982/4 .

(5) ينظر : أسرار العربية : 272 .

(6) المصدر نفسهُ : 273-274 .